الأمـم المتحـدة

S/PV.4379

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٣٧٩

الجمعة، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/١٢

نيويورك

الرئيس:	السيد لفيت	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد راين
	بنغلاديش	السيد أحسان
	تونس	السيد المجدوب
	جامايكا	السيد وارد
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد تشن شو
	فرنسا	السيد دوتريو
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد توري
	موريشيوس	السيد غوكول
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هيوم

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١٤ أيلـول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهـة مـن الأمـين العـام إلى رئيـس مجلـس الأمن (S/2001/868)

01-54495 (A)
0154495

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٢

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2001/868)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي بلجيكا والبوسنة والهرسك يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، بدون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد زيفاليتش (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد دي رويت (بلجيكا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض سوف أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت، إلى السيد وولفغانغ بيتريتش الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك.

أدعو السيد بيتريتش إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ونظرا لعدم وجود اعتراض سوف أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جاك بول كلاين الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

أدعو السيد كلاين إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

ومجلس الأمن مجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأمام أعضاء المجلس رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن محيلا إليه التقرير العشرين عن أنشطة الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، الوثيقة S/2001/868.

ونظرا لعدم وجود قائمة متكلمين لأعضاء المجلس فإنني أدعو أعضاء المجلس الراغبين في الكلام إلى أن يبيِّنوا ذلك للأمانة العامة، اعتبارا من الآن.

وفي أعقاب البيانات التي يدلي بها أعضاء المجلس سأعطي الكلمة للدول الأعضاء، التي طلبت الكلام، بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس.

وقبل إعطاء الكلمة للراغبين في الكلام أعتذر لأعضاء المجلس الذين اضطروا للانتظار، بدءا من السيد بيتريتش والسيد كلاين. وقد أجرينا خلال مشاوراتنا مناقشة هامة لمسألة الإرهاب مما أخر بداية هذه الجلسة العامة. ولو وافق أعضاء المجلس فبإمكاننا إجراء مناقشة الآن لمدة ساعة، حتى الساعة ١٥/١٣ ونختتم جلستنا ثم نستأنفها الساعة ٠٠/١٥ تماما.

لا أسمع اعتراضا.

وأدعو المجلس الآن للاستماع إلى إحاطة إعلامية من السيد وولفغانغ بيتريتش الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، والسيد جاك بول كلاين الممثل الخاص للأمين العام المعني بتنسيق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

وأعطي الكلمة الآن للممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، السيد وولفغانغ بيتريتش.

السيد بيتريتش (تكلم بالفرنسية): هذه هي المرة الخامسة التي أتشرف فيها بالكلام أمام مجلس الأمن. وفي ضوء الأحداث المأساوية التي وقعت قبل ١٠ أيام في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا يتساءل المرء عما إذا لم تكن ثمة مسائل أكثر أهمية من تنفيذ اتفاق دايتون - باريس للسلام بشأن البوسنة والهرسك، حتى نقوم بمناقشتها. غير أن كثيرين ذكروا أن الهجمات الإرهابية في الأسبوع الماضي تثبت فكرة التصادم المحتوم بين الحضارات. والواقع أن كثيرين تقدموا بالفكرة نفسها خلال الحرب الفظيعة التي اكتسحت البوسنة والهرسك إلى ما قبل نحو ست سنوات.

(تكلم بالانكليزية)

وأنا أعتقد جازما أن سبب وجود هذه الهيئة العالمية - أي الأمم المتحدة - هو العمل بنشاط ضد هذا المفهوم الخاطئ، وأوافق بصدق على تأكيد الأمين العام في صحيفة نيويورك تايمز اليوم أن الأمم المتحدة تحتل مكانا فريدا يمكِّنها من تعزيز هذا الجهد. وبعد أن عملت لمدة عامين ممثلا ساميا للبوسنة والهرسك، لدي اقتناع راسخ بأن عملية دايتون للسلام تثبت أن المشاركة الشاملة من المجتمع الدولي من أجل التئام جراح الصراع في البلقان تؤتي ثمارها بالفعل. فلا تزال البوسنة والهرسك بلدا لُحمته الدقيقة دينية وثقافية واجتماعية. ومع ذلك يكاد مجتمعها بعد الحرب أن يتلاحم ويستجمع قواه الضرورية لبقاء هذه الدولة.

وفي هذا السياق أرى ضرورة ملاحظة أن العمل الذي يضطلع به المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك من أجل تعزيز مؤسسات الدولة وإقرار سيادة القانون التي غابت بشكل واضح خلال الحرب وبعدها مباشرة، يسهم أيضا في المكافحة الشاملة للإرهاب العالمي.

ومنذ تقديم تقريري الأخير إلى مجلس الأمن في ٢٢ آذار/مارس أحرز تقدم كبير في هذا العمل الذي يقوم على تمكين مواطني البوسنة والهرسك وتقريب البلد من السياق الأوروبي.

وفي هذا المنعطف، اسمحوا لي أن أعدد بعض جوانب ولايتنا التي تتصل أكثر بالأمن، بغية تعزيز مؤسسات الدولة. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ فرضت قانون الخدمة الحدودية للدولة، مقيما مؤسسة تتصدى بفعالية للتركة التي خلفتها الحرب من حدود مجزأة وسامية وغير محمية، تقوم بحراستها دوريات قوات الشرطة المحلية التي كثيرا ما تورطت في جرائم عبر الحدود. ومنذئذ اضطلعت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بمسؤولية إقامة وتدريب ومراقبة الخدمة الحدودية للدولة وتغطي هذه الخدمة في الوقت الحاضر ٧٥ في المائة من حدود البوسنة والهرسك. ومن المقرر أن يتم الانتشار الكامل في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، رهنا باعتمادات الميزانية.

ونظرا للنقص في تأمين وثائق الهوية الحكومية أقام المكتب - مكتب الممثل السامي - قبل عامين، بالاشتراك مع السلطات المحلية ما سمي نظام حماية الهوية المشترك، أو نظام حماية هوية المواطنين، وهو مجموعة من الخطوات القانونية والإدارية التي تحسِّن، في جملة أمور، نظام حدود البوسنة والهرسك، تحسنا كبيرا. وبموجب هذا النظام يكون لدى

البوسنة والهرسك لأول مرة سجل مدني متكامل. وبوسع السلطات البوسنية حينئذ أن تقارن قاعدة بيانات الجوازات الحالية بالسجل المدني للمقيمين البوسنيين الفعليين وتعزل الحالات المشتبه فيها. وهذا يمثل أداة تتيح للسلطات البوسنية معالجة الشواغل المتصلة بقدرتهم على التعامل مع ظاهرة الجريمة العابرة للحدود. كما أن هذا النظام ينشئ مركز عمليات الشبكة على مستوى الدولة الذي يتضمن قائمة سوداء بالأشخاص المطلوبين دوليا وفق ما تجمعه الإنتربول.

ولنظام السجل المدني مجموعة من الفوائد الإضافية للبوسنة والهرسك. وسوف يطبق بطاقة هوية مضمونة تفي بمعايير منظمة الطيران المدني الدولي كيما تصبح وثيقة سفر دولية. والأهم من ذلك أن تكنولوجيا المعلومات الداعمة لمشروع السجل ستزيد ثقة سلطات الهجرة بأن وثائق الهوية البوسنية تدار إدارة حسنة ومأمونة. ونرجو أن تكون هذه خطوة أولى نحو تخفيف القيود على التأشيرات لمواطني البوسنة والهرسك المسافرين للخارج.

ومنذ شهر شباط/فبراير، اقترح مكتبي على مجلس نواب البوسنة والهرسك تمديد لجنة الجنسية، التي تستعرض حالات التجنس وقت الحرب، لكي تعالج أية اختلالات في الجنسيات الممنوحة للأجانب أثناء الحرب في البوسنة والهرسك. وأعدت تأكيد هذا الطلب للسيد زلاتكو لاغوندزيا، رئيس الوزراء هذا الأسبوع عندما ناقشت معه حاجة البوسنة والهرسك الماسة إلى إنشاء قوة عمل في هذا البلد لمكافحة الإرهاب.

ورئيس الوزراء لاغومدزيا زعيم التحالف من أجل التغيير، وهو ائتلاف من الأحزاب غير الوطنية التي شكلت حكومات على صعيد الدولة والصعيد الاتحادي في بداية هذا العام. ويضم هذا التحالف أحزابا سياسية بينها اختلافات أيديولوجية كبيرة. ومع ذلك، يوحده تصميم مشترك على إحلال مجموعة من السياسات التي تستهدف إقامة دولة أوروبية حديثة محل البرنامج الوطني الفاشل.

والسلطات الجديدة غير الوطنية قوت نفسها، وهي تطالب باحترام أكبر وبشراكة مع المجتمع الدولي. والشراكة أمر ضروري وخطوة أولى نرحب بها تجاه الملكية. والواقع أني أشعر بالتشجيع إذ أرى أن الحكومة تعتنق مفهوم الملكية الذي أوضحته لدى وصولي إلى البوسنة والهرسك قبل عامين.

وقد استجبت إلى هذه الروح الجديدة عندما اقترحت إنشاء ما نسميه بمحفل للشراكة التشاورية. وقد بدأت بالفعل في هذا المحفل مناقشة وحسم قضايا ملحة مع مجلس الوزراء مصورا بذلك مبدأ الملكية. ولا يستهدف محفل الشراكة استبدال الآليات الحكومية الموجودة. إنه سييسر التفاعل بين زعماء البوسنة والهرسك من ناحية والمجتمع الدولي من ناحية أخرى.

وأستعد الآن للجلسة الافتتاحية للمحفل المدني، الذي سيدعو المفكرين ورجال الأعمال وشخصيات وسائط الإعلام والزعماء الدينيين وقادة المجتمع المحلي إلى المشاركة في المشاورات غير الرسمية. والهدف من ذلك تعزيز نشاط المواطنين. ومن خلال المحفل المدني أعتزم أن أعطي المجتمع المدني في البلاد - الذي يمر بمرحلة الانتعاش - دورا أكثر نشاطا في المناقشات المفتوحة للسياسات.

وقد سبق أن تكلمت عن عزم الائتلاف الحاكم على الانضمام إلى الهياكل الأوروبية. وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى أن برلمان الدولة اعتمد قانونا للانتخابات في ٢٣ آب/أغسطس. وكان هذا التشريع قد تعطل طيلة سنوات بسبب اعتراض البرلمان. وقد شددت دوما في الماضي على ضرورة قيام البوسنة والهرسك بإصدار هذا القانون الأساسي إلى أقصى حد والضروري بالنسبة لأية دولة ديمقراطية قبل

أن يسمح لها بالانضمام إلى مجلس أوروبا. وأثناء الصيف، قررت أغلبية النواب تأييد هذا القانون على أساس أنه – رغم قيوده – يتيح الآلية اللازمة لإجراء انتخابات حرة وعادلة. ويمثل قرارهم ما قد أصفه بالمذهب العملي القائم على المبدأ، وهو يعد بمستقبل تشريعي يبشر بالخير للبوسنة والهرسك.

وبينما نحيي هذا المذهب العملي من جانب سياسيي البوسنة والهرسك في ضمان اعتماد قانون الانتخابات، أود أيضا أن أثني على جهود بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك، التي اضطلعت بدور حاسم في قيادة هذا التشريع إلى سجل القوانين. ونتيجة لذلك، أعتقد أنه يجب الآن النظر بصفة عاجلة في طلب البوسنة الانضمام إلى عضوية مجلس أوروبا والموافقة عليه.

وأود أن أنتقل إلى قضية ملحة أخرى، وهي الحالة الاقتصادية فهناك جزء من الظروف المتغيرة في البوسنة والهرسك يتعلق بتطور انتقال مزدوج. فبالإضافة إلى الانتقال من الحرب إلى السلام، تشترك البوسنة والهرسك في الانتقال من اقتصاد شيوعي يخضع للسيطرة إلى السوق الحرة، كما أنه في كثير من الآلات يتصل الإثنان اتصالا وثيقا ومتبادلا. وعلى سبيل المثال، فإن مكاتب الدفع القديمة – التي ألغيناها بنجاح في بداية هذا العام – كانت بقايا الاقتصاد الخاضع للسيطرة، الذي خنق المشروعات التجارية. وكانت هذه المكاتب تستخدم أيضا لتمويل الأحزاب الوطنية التي كانت مهيمنة أثناء الحرب. أما الآن، فهناك نظام مصرفي تجاري حديث يتغلغل بسرعة في البلد.

ومع ذلك، فمما يؤسف له أن التقدم الاقتصادي العام كان مشوشا خلال الأشهر الستة الماضية.

وكان من المفروض أن يحدث في شهر آب/أغسطس اختيار شركة اتصالات تحصل على الترخيص الثالث للهاتف المحمول في البوسنة والهرسك، ويشكل خطوة حاسمة إلى الأمام في قطاع اقتصادي استراتيجي. ووكالة تنظيم الاتصالات، التي أنشئت بقرار مني في آذار/مارس ٢٠٠١ قد نظمت عطاء تطلب من المزايد الذي يفوز به أن يستثمر مبلغا يصل إلى ٢٠٠ مليون دولار في شبكة للهاتف المحمول تعمل في جميع أنحاء الدولة. إلا أن العطاء سحب عندما انسحبت في المراحل النهائية شركتان من الشركات الأجنبية الأربع التي كانت قد قدمت عطاءات، وبررت الشركتان انسحابهما بالشكوك إزاء موقف مجلس الوزراء تجاه المستثمرين القادمين من الخارج.

وإخفاق النظام العالمي لعطاء اتصالات الهاتف المحمول كان بطبيعة الحال ضررا ذاتيا. وما تحتاج إليه البوسنة والهرسك هو التزام قادتها التزاما مهنيا وعاجلا وكاملا بالإصلاح الاقتصادي طويل الأمد، لا حسابات سياسية قصيرة الأجل. وسيسعى مكتبي إلى تشجيع هذا الالتزام.

وهناك خطر من أنه ما لم تزد بسرعة وتيرة الإصلاح في البوسنة والهرسك فسوف تهمل وتظل الحلقة الضعيفة في السلسلة الإقليمية. والنمو الاقتصادي العام للبوسنة والهرسك، الذي ستكون نسبته حوالي ٥ في المائة هذا العام، وفقا للإسقاطات، لا يزال يصيبنا بالإحباط. ووفقا للبنك الدولي، تحتاج البوسنة والهرسك إلى فترة تتراوح بين ست وثمان سنوات أخرى من النمو السنوي بنسبة ٦ في المائة لكي تصل إلى مستوى من الجدارة الائتمانية التي تكفل لها تمويل التنمية في المستقبل. ومن الناحية الإيجابية، يتضح على نحو متزايد أن أحزاب التحالف بدأت تدرك أن أي مزيد من التأخير في إرساء الإصلاح الاقتصاجي الحقيقي أمر لا يمكن التفكير فيه. وقد نفد صبر المواطنين، ولن يسمحوا لممثليهم بالتباطؤ قبل إجراء الانتخابات المقررة في تاريخ متأخر عن العام القادم.

وقد سجل الاتحاد نموا قويا في النصف الأول من عام ٢٠٠١، بينما انكمش بالفعل اقتصاد جمهورية صربسكا في نفس الفترة. ومع ذلك، فإن تحقيق نمو من أي نوع هذا العام في مواجهة تدني معونة المانحين وضعف نمو الاقتصاد العالمي قد ينظر إليه على أنه إشارة مبشرة بالخير بأن اقتصاد البوسنة والهرسك تبدأ في العمل قدر طاقته، وإن كان على مستوى منخفض.

وانتعاش البوسنة والهرسك عقب الحرب يعتمد من البداية على عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم. ووفقا لمنظمة رصد حقوق الإنسان، تم إحراز قفزة في عملية العودة في العام الماضي، وجرت المحافظة على هذا الاتجاه الإيجابي خلال النصف الأول من عام ٢٠٠١. وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠١، كانت هناك أكثر من ٣٥ ٠٠٠ حالة مما يسمى بعودة الأقليات، تشكل زيادة نسبتها ٨٥ في المائة عن نفس الفترة من العام الماضي. وتشير هذه الأرقام إلى زخم لا يمكن وقفه. وأرى أن هذا نتيجة للأنشطة التي تضطلع بها فرقة العمل المعنية بالإعمار والعودة. وهذه الفرقة هي مظلة مجموعة الوكالات التي تتضمن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وقوة تثبيت الاستقرار واللجنة الأوروبية والبنك الدولي وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتعمل فرقة العمل تحت رعاية مكتب الممثل السامي وتستخدم المعلومات والمرافق والموظفين على نحو عام ومنتج.

وتعتمد عمليه العودة على الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية - إعادة فتح المتاجر والمصانع والمدارس وغيرها. وإذ تنتعش الطوائف، تصبح أكثر قدرة على استيعاب أعداد أكبر من العائدين. وإذ مارست فرقة العمل المعنية بالإعمار والعودة الضغط المستمر والمركز على السلطات المتمردة، فقد حققت نجاحا كبيرا في زيادة عدد الأفراد الذين تمكنوا من العودة إلى ديارهم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد أن وجود قوة تثبيت الاستقرار في الميدان لا يزال شرطا مسبقا لكي تؤتي هذه الجهود ثمارها.

واستمر العمل جاريا على قدم وساق لتهيئة بيئة سياسية تفضي إلى العودة وبنهاية تموز/يوليه، اعتمدت اللجنتان الدستوريتان للكيانين اللذين أنشأتهما أنا في كانون الثاني/يناير لتنفيذ قرار المحكمة الدستورية في السنة الماضية بشأن الدوائر الانتخابية للشعبين، تقارير مؤقتة عن مشروع تعديلات على دستوري كيان كل منهما. وتكفل تلك التعديلات المساواة بين كل مواطن يعيش في أي من الكيانين بغض النظر عن الأصل العرقي أو الدين. وسيشهد هذا الخريف مناقشة مفعمة بالحيوية بشأن قيام برلمانا الكيانين باعتماد لتلك التعديلات.

ويدل عمل اللجنتين الدستوريتين أيضا على طريقة تكييف عملية دايتون لتلبية الاحتياجات المتغيرة. فإذا قرر ممثلو الشعبين والمواطنون في البوسنة والهرسك في يوم من الأيام أنهم يرغبون في تعديل المرفق الأساسي باتفاق السلام هذا، وهو الدستور، فباستطاعتهم أن يفعلوا ذلك.

وبينما يجري تعديل التسوية الدستورية في البلد عن طريق توافق الآراء وبينما يهتم السياسيون بقضايا الإصلاح الاقتصادي الملحة، تصرفت بشكل صارم لقمع أي تكرار لنزعة انفصالية.

وفي ٦ نيسان/أبريل، أنشأت إدارة مؤقتة لتدير مصرف هرسغوفاكا، وهو أكبر مصرف في الهرسك وثاني أكبر مصرف في البوسنة والهرسك، بعد ما قُدّمت لي أدلة واضحة تبين أن المصرف كان يستخدم لتمويل مشاريع وطنية شتى غير مشروعة، بما في ذلك محاولة بداية ما يسمى بحكم الذات للكروات، الأمر الذي شجبه مجلس الأمن بصفة خاصة في بيانه المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١. ويوضح رد الفعل العنيف إلى حد كبير من قبل مجموعة غوغاء الجيدة

التنظيم ردا على إنشاء الإدارة المؤقتة أننا أصبنا الهدف الصحيح.

وأمضت المديرة المؤقتة للمصرف فصل الصيف بحثا في السجلات لاسترجاع عدة آلاف من الوثائق التي ساعدت الإدارة السابقة دون أن تحقق الإدارة نجاحا في محوها من ملفات الحاسوب. وستقدم في غضون وقت قصير النتائج التي توصلت إليها.

وفي آذار/مارس، وكنتيجة طبيعية لمشروع الحكم الذاتي، هرب الآلاف من الجنود الكروات من الجيش الاتحادي. وبحلول منتصف حزيران/يونيه عاد أغلبهم وانضموا إلى الجيش الاتحادي. والسياسيون الكروات المتطرفون، الذين حضوا القوات على ترك معسكراتهم ووعدوهم بمواصلة دفع مرتباتهم بل وزيادتها، لم يتمكنوا من الوفاء بهذا الوعد. ومع إخفاقهم في ذلك، تم التغلب على تحد من أخطر التحديات التي واجهت عملية دايتون للسلام.

وبالرغم من أن مكتبي يتصدى على نحو ثابت للقومية الارتدادية، ما فتئ مكتبي يبذل جهودا مستمرة وناجحة بصورة متواصلة للوصول إلى القادة الكروات المعتدلين والتصدي للاهتمامات المشروعة للناخبين الكروات في البوسنة والهرسك.

وفي أيار/مايو، قام المتطرفون الصرب والسفاحون المحليون بهجوم على المشاركين المحليين والدوليين في احتفالات وضع حجر الأساس في عملية إعادة تشييد المساجد التاريخية في تربينيا وبانيا لوكا، التي دمرت في أوقات الحرب إبان نظام حكم جمهورية سربسكا. وتوفي أحد المشتركين في احتفال بانيا لوكا فيما بعد متأثرا بجراحه. وأخفقت سلطات جمهورية سربسكا بصورة واضحة في المحافظة على الأمن العام في أثناء تلك الحالات من اندلاع العنف الوطني المنظمة تنظيما حسنا.

وبعد المشاورات مع السيد جاك بول كلاين الممثل الخاص للأمين العام، طلبت من سلطات جمهورية سربسكا أن تقوم على الفور بفصل بعض الموظفين الرسميين من ذوي الرتب العالية في جهاز الشرطة الذين أخفقوا في القيام بواجباتهم المهنية. وقمت أيضا باستدعاء قادة جمهورية سربسكا، الرئيس ونائب الرئيس ورئيس الوزراء والوزراء ذوي الصلة إلى سراييفو، وأوضحت لهم بصورة جلية بأنهم إذا لم يقوموا بعمل الترتيبات اللازمة لبدء الاحتفال، في ظل حالة من الأمن التام والكرامة اللائقة، وإذا لم يتم إجراء تغييرات كبيرة في الهياكل الاجتماعية والسياسية في جمهورية سربسكا، فستترتب على ذلك نتائج خطيرة تؤثر في مستقبل الكيان. وحددت الخطوات التي يتعين اتخاذها بغية تغيير هذا التفكير التقهقري السائد المؤسف في جمهورية سربسكا والخطوات التي يتعين اتخاذها للعثور على المجرمين مرتكبي أحداث العنف في شهر أيار/مايو وضمان عدم تكرار العنف على الإطلاق.

وبصدد معالجة العنف الذي ساد في احتفالات المساجد والبيئة السياسية المتصدعة التي أنتجته، تلقيت دعما مباشرا من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وكانت جهود البعثة في مقدمة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لضمان تحديد الأشخاص الذين ارتكبوا أعمال العنف في أيار/مايو وتقديمهم للمحاكمة. وأخيرا، وفي ١٨ حزيران/يونيه، وضع حجر الأساس في موقع مسجد بانيا لوكا، بحضور رئيس جمهورية سربسكا ورئيس وزراءها.

وفي ١١ تموز/يوليه، أقيمت مراسم إحياء الذكرى الثالثة لمذبحة سيريبيسيا دون وقوع حوادث. وقامت قيادة قوة تحقيق الاستقرار بتوفير الأمن، وذلك بالتعاون مع الشرطة المحلية في جمهورية سربسكا ومع قوة الشرطة الدولية.

وفي الوقت نفسه، تمكنت من إعداد تقارير عن تطورين واعدين فيما يتعلق بالموقف الذي اتخذته جمهورية سربسكا بشأن قضايا عسكرية. وفي نهاية تموز/يوليه، أبلغت سلطات جمهورية سربسكا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأن ملحق الدفاع المرفق باتفاق العلاقات الخاصة الموازية الذي تم التوقيع عليه على التو ليس له أثر قانوني، لأنهم لم يتشاوروا مع مكتبي، حسبما يقتضي هذا الاتفاق ذاته. واجتمعت وفود من جمهورية سربسكا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومن أعضاء مكتبي في الشهر الماضي واتفقوا على طريقة المضي قدما لإعداد مرفق دفاع في المستقبل.

وفي تموز/يوليه، تقدمت رئاسة البوسنة والهرسك بطلب رسمي للحصول على عضوية برنامج السلام التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). الأمر الذي يقتضي إنشاء هيكل عسكري مشترك ينسق عن كثب التعاون بين القوات المسلحة للاتحاد ولجمهورية سربسكا. ويمثل هذا بدوره استراتيجية عسكرية تتمتع بمقومات البقاء على الأجل الطويل للبوسنة والهرسك. ومما يدعو إلى التشجيع بصفة خاصة أن المبادرة لذلك جاءت من الرئاسة الثلاثية للبوسنة والهرسك.

وفي الأسبوع المقبل ستقرر الجمعية الوطنية في جمهورية سربسكا ما إذا كانت ستعتمد التشريع الذي يضفي الطابع الرسمي على التعاون بين جمهورية سربسكا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وييسر ذلك التعاون. وبغض النظر عن النتيجة، هناك التزام قائم تعهدت به جمهورية سربسكا بالتعاون مع المحكمة، وهو التزام لم تنفذه حتى الآن. ومن شأن سن مشروع القانون، وإن لم يكن له ضرورة من الناحية التقنية، أن يمثل اعترافا هاما من قِبل سلطات جمهورية سربسكا بأن كيانها لا يستطيع أن يستمر بصفته الكيان الوحيد الخارجي في المنطقة الذي يقف ضد عملية العدالة الدولية. لقد حان الوقت لإلقاء القبض على بقية الأشخاص الهاربين من العدالة، بداية برادوفان كارادزيتش وراتكو ملاديتش ونقلهم إلى لاهاي. وبقدر ما تمكن هؤلاء المتهمين وغيرهم من العثور على ملجأ في البوسنة والهرسك وخارجها، والسفر بصورة روتينية إلى بلدان مجاورة والعودة منها، أحاول حاليا الترويج للقيام بعمل على الصعيد الإقليمي لإلقاء القبض على أولئك الهاربين.

وثمة مجال مشرق في التعاون الإقليمي الذي وقعت عليه الجمهوريات اليوغوسلافية الخمس السابقة في فيينا في ٢٩ حزيران/يونيه. وفي إطار ولايتي المنفصلة بشأن قضية الخلافة هذه، أشرفت على المفاوضات وقمت بالوساطة وتصرفت بصفتي شاهدا على التوقيع على الاتفاق. وهذه المساعدة تمثل أول اتفاق منذ نهاية يوغوسلافيا القديمة يبرم بين جميع الدول الخمس، وصلت عملية تفكيك جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية القديمة وهي عملية تفكيك قانونية مؤجلة إلى نهايتها. وهي تتيح للدول الخلف إمكانية الحصول على حصصها المتفق عليها من أصول يوغوسلافيا السابقة، زيادة كبيرة تبلغ - زهاء ١٢٥ مليون دولار في حالة البوسنة والهرسك - لتمويل كل دولة. وأعرب عن امتناني للأمين العام، الذي قبل عن طيب خاطر اقتراحي بأن أكون الوديع لهذا الاتفاق.

ومن شأن تحسين مالية الدولة والكيان، وإضفاء الطابع المهني على الخدمة المدنية، وتعزيز عمل الوكالات التنظيمية المستقلة، وإنشاء إطار عمل قانوني عصري أن يمنح البوسنة والهرسك مؤسسات بمقدورها أن تحافظ على الاستقرار، وفي الموعد المناسب، تساعد على إدماج البلد في أوروبا. وفي الأشهر الستة الأخيرة، أحرز تقدم كبير في تطوير المؤسسات الاستراتيجية وتعزيزها.

وتضطلع اللجنة القضائية المستقلة، التي أنشأهما في كانون الأول/ديسمبر الماضي، لتحل محل برنامج تقييم النظام القضائي بقيادة الأمم المتحدة، بمهمة تعزيز السلطة القضائية المستقلة في البلد. وتهدف إلى إصلاح عملية تعيين القضاة وغيرهم من العاملين في السلك القضائي. وتقوم باستعراض مؤهلات وسلوك جميع القضاة والمدعين العامين، وتتخذ مبادرات مصممة لتحسين برامج التدريب التي ستقدم للموظفين في هذا النظام القضائي كله خلال الأشهر الـ ١٨ المقبلة.

والعمل جارٍ أيضاً على إصلاح الخدمة المدنية وتحرير البيروقراطية من التأثير السياسي والارتفاع بالمعايير. ونسعى لكي يُعتمد على وجه السرعة قانون للخدمة المدنية أعده مكتبي، من شأنه أن يضفي الكفاءة المهنية على الخدمة المدنية في الدولة، ويجعل الجدارة معياراً أساسياً للتعيين والترقية.

لقد طلب مني في ربيع هذا العام وزراء الخارجية في مجموعة الاتصال، فضلاً عن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، الإشراف على تبسيط هياكل تنفيذ السلام المدنية الدولية في البوسنة والهرسك، وذلك بقصد تحسين كفاءتها وتنسيقها. ولهذا أهمية خاصة في ضوء رغبتنا في تعزيز الملكية المحلية.

ولا يمكن الحفاظ على المستوى الحالي للالتزام الدولي. فقد أدى ضجر المانحين بالمنح إلى إجراء خفض استراتيجي في المعونة المقدمة بالفعل والمعونة المتوقعة. ولا يقل عن ذلك أهمية أنه ما زال المجتمع الدولي يحدد السياسة في البوسنة والهرسك إلى هذه الدرجة، فإن هذا سوف ينال من نمو المؤسسات المحلية إلى حد النضج. ولذلك فمن اللازم أن نعد، بالتنسيق مع المجتمع الدولي بأسره وبالتشاور مع الحكومة المحلية، خطة تمهد الطريق للمرحلة الأخيرة من تنفيذ السلام في البوسنة والهرسك. واسمحوا لي أن أؤكد الحاجة إلى التركيز على المرحلة الأخيرة بدلاً من الاقتصار على تحديد موعد نهائي. غير أنه لا مناص من أن نحدد معايير ونضع خطط عمل لأنشطتنا الأساسية نهوضاً بدرجة التركيز والتعاون.

وقد اضطلع مكتبي منذ تقريري الأخير المقدم إلى مجلس الأمن باستعراض شامل لأنشطة المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك. وقد سعى مكتب الممثل السامي للحصول على مقترحات من الوكالات الدولية الأخرى وتلقى بعض هذه المقترحات. إذ تلزمني ولاية الأمم المتحدة الممنوحة لي بوصفي الممثل السامي بموجب القرار ١٢٥٦ باتخاذ نهج شامل إزاء الجهود التي نبذلها للتنسيق. وقد دعوت في اجتماع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في الأسبوع الماضي ممثلي البعثة ومفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة تحقيق الاستقرار لتقديم وجهات نظرها. وكلف المجلس التوجيهي في بيانه مكتبي بتحديد المتطلبات والوظائف الأساسية للمجتمع الدولي، واستعراض المهام والولايات والوجود الدولي، وتقديم الخيارات المتعلقة بإنشاء بعثة رصد للمتابعة من الشرطة. وستقدم خطة العمل هذه للنظر فيها من قِبل المجلس التوجيهي في اجتماعه المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

واسمحوا لي في هذا السياق بالإعراب عن تقديري وترحيبي بوجود جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام، في هذا الاجتماع البالغ الأهمية.

وفي الختام أود أن أشدد على الرؤية التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم بها فيما يبذله من جهود. فليست مهمتنا أن نعمل على إعداد استراتيجية لمجرد الخروج من هناك؛ بل تحتاج البوسنة والهرسك إلى استراتيجية للدخول ضمن نطاق الهياكل الأوروبية. وتمثل العضوية في مجلس أوروبا الخطوة الأولى في هذا السبيل. كذلك حدد الاتحاد

الأوروبي المسار صوب طريق اتفاقاته المتعلقة بالاستقرار والانتساب.

وقد أسهبت في خطابي أمام المجلس بعض الشيء لكي أبرهن على الطابع المعقد والتقني لعملنا في البوسنة والهرسك أحياناً. ولكني أعتقد أنه لا غنى عن هذه العناصر في بعثتنا للمساعدة في بناء دولة قادرة على البقاء ومتعددة الإثنيات حقاً في البوسنة والهرسك، يمكن أن تحتل المكان الجدير بها في أسرة الدول الأوروبية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

السيد كلاين (تكلم بالانكليزية): في هذا الوقت الذي يحفل بالألم والمآسي لشعب مدينة نيويورك، يتعاطف رجال ونساء بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك معهم تعاطفاً حقيقياً. فكثير من العاملين معي يأتون من هذه المدينة؛ وجزء كبير من وحدة الولايات المتحدة الأمريكية في قوة الشرطة الدولية مستمد من إدارة الشرطة في مدينة نيويورك. وقد فقدوا أصدقاء وزملاء أقربين. وقدرتهم على مواساة الناجين وأسرهم تقتصر على المكالمات الهاتفية. فالبعد عن الأهل والأصدقاء حين تلم بالوطن مأساة يشكل إحدى الأبعاد الإنسانية غير المكتوبة للعمل في حفظ السلام.

ولكن عملنا يجب أن يستمر بإلحاح وتصميم جديدين. فالدول الضعيفة والفاشلة هدف يترقب فرصته المتطرفون. وللحرب والصراع عواقب محلية ودولية تعاني بعد توقف القتال بمدة طويلة. وقد بدأنا في فهم واقع جديد، فبدون المصالحة والتسامح وسيادة القانون من الممكن أن نصبح جميعاً ضحايا للعنف والإرهاب.

وينبغي أن نستجيب على جبهتين، بأن نجد ونعاقب مرتكبي هذه الأعمال المروعة، وبأن نهيء الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يمكن في ظلها للديمقراطية والحل السلمي وسيادة القانون أن تحكم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي.

وهذا بالضبط ما تحاول بعثة الأمم المتحدة أن تحققه في البوسنة والهرسك. فمن المسلم به أنه ليس لدى هذه البعثة سوى جزء صغير من الولاية الدولية، أقل حتى من المتوخى في الملحق ١١ من اتفاقات دايتون. ويتمثل دورنا على وجه التحديد في إصلاح وإعادة هيكلة قوات الشرطة المحلية، بيد أننا حين ننظر إلى المجالات الرئيسية للمشكلات المحلية والدولية، من إرهاب وفساد وتمييز، فإننا نجد إنشاء قوة شرطة محترفة وغير سياسية وأمينة هو المفتاح لحسم كل منها. وبالنظر إلى الأولويات في المستقبل، مثل الإصلاح الاقتصادي لتشجيع الاستثمار وعودة الأقليات بصورة مستدامة وبناء المؤسسات، فإنه لن يتم تحقيق أي منها دون سيادة القانون، استناداً إلى فعالية أعمال الشرطة ونزاهة القضاء.

وقد أجاد السفير بتريتش في تقريره عن التقدم الذي أحرز في عملية تنفيذ السلام في البوسنة والهرسك بوجه عام. وأود الاكتفاء بأن أحيط المجلس علماً بما استجد من إنجازات كبيرة للبعثة منذ إحاطتي الأخيرة في حزيران/يونيه، وأن ألتمس مشاركته وتوجيهه بشأن عملية التنسيق في سياق القرارات التي يوشك على اتخاذها بشأن مستقبل البعثة ودور الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

وينبغي أن أعترف ببعض الإحباط فيما يتعلق بالتقدم الذي أحرزته البعثة. فمن خلال خطتنا لتنفيذ الولاية، تضطلع البعثة على قدم وساق بواحدة من أكبر مهام إصلاح الشرطة وإعادة تشكيلها في التاريخ، غير أن النظام القضائي كما لاحظنا بصورة متكررة ما زال لا يعمل إلى حد كبير. فمنذ أسبوعين اختار أحد رجال الشرطة في تريبينيا ألا يقوم

بعملية تنطوي على بعض الخطورة لاعتقال مهرب معروف. وكان عذره في ذلك بسيطاً. فقد خاطر مرتين من قبل بالقبض على هذا الرجل، ولكن سرعان ما أفرج عن مقترف هذا العمل من قبل المحاكم المحلية في كل مرة. وفي ظل هذه الظروف لا يمكن لقوات الشرطة أن تكون فعالة. إذ يجب أن يسير إصلاح الشرطة والقضاء جنباً إلى جنب.

ومسألة المرتبات التي لم تحل بعد على نفس الدرجة من الأهمية للهدف المتمثل في إنشاء قوات للشرطة متسمة بالكفاءة المهنية. فطالما لا يحصل الشرطي بانتظام على أجر يكفي لإقامة أود أسرته، فإن أداءه سيتعرض دائماً للتجاوز والفساد. فلا يمكن لأي قدر من إعادة الهيكلة وإعادة التدريب أن تتغلب على الحاجة الاقتصادية.

وأنا على استعداد للاجتهاد في فصل رجال الشرطة الفاسدين والذين لا يعملون، ولكن يستحيل أداء هذه المهمة في نهاية المطاف ما لم يتمكن الشرفاء من الشرطة من الحياة الكريمة. ولهذا السبب فإننا ننادي باستمرار بإعطاء الأولوية لمرتبات الشرطة ومخصصات الإسكان. وقد تم رفع مرتبات القضاة بدرجة كبيرة منذ عام مضى، ولكن الشرطة في جمهورية صربسكا لم تحصل إلا على تسعة مرتبات غير كافية في غضون الـ ١٢ شهراً الأخيرة. ونتيجة لذلك فحتى بعض المشاريع التي نقوم بها لتوظيف الشرطة من الأقليات قد عانت. وبالرغم من الجهود المكثفة للغاية التي تبذل فإن طائفة ضباط الشرطة النازحين والراغبين في العودة إلى دخل غير موثوق به وغير كاف آخذة في الاضمحلال باستمرار.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات التي تتجاوز سلطة البعثة الأساسية، فإننا نحقق تقدما كبيرا بشأن ولايتنا الأساسية. وقد أظهر آخر استعراض أجريناه أن حوالي ٣٠ من ٦٤ مشروعا قد اكتملت؛ وأن ٢٨ منها مستمرة؛ وثمانية ما زالت في مرحلة التخطيط.

ودائرة حدود الدولة، التي ذكرها السفير بيتريتش، تغطي الآن ٧٥ في المائة من الحدود وهي تثبت بالفعل قيمتها. وانخفضت الهجرة غير المشروعة عبر مطار سراييفو من ٠٠٠ ٢٥ في العام الماضي إلى حوالي ٠٠٠ ٩ في ١٥ أيلول/سبتمبر من هذه السنة. وتم إحباط محاولات تجاوز نقاط المراقبة في مطار سراييفو باستخدام مطار توزلا، واستقال مدير شركة الخطوط الجوية البوسنية المرتكبة لتلك المخالفات.

ونحن سعداء بأننا أبرمنا مذكرة تفاهم هذا الأسبوع مع المملكة المتحدة لوضع خبراء للهجرة مع إدارة دائرة حدودنا كجزء من مبادرة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالهجرة غير المشروعة. ولا يوجد بديل عن اتباع نهج إقليمي إزاء هذه المشكلة المتزايدة.

وقد صادرت دائرة حدود الدولة ما قيمته ١,٢ مليون ماركا قابلة للتحويل من السلع المهربة، فبرهنت بذلك على أنها ستسهم في زيادة عائدات الجمارك والرسوم. وينبغي أن يؤخذ في الحسبان أن عمليات مراقبة الحدود سلاح رئيسي في مكافحة الإرهاب الدولي. ومع ذلك، من أجل إكمال هذا المشروع الحيوي بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، هناك حاجة ماسة إلى أموال إضافية. وإذا ما افترضنا أن ميزانية الدولة لعام ٢٠٠١ قد نُفِّذت، وأن مبلغا مماثلا خصص لسنة ٢٠٠٢، فإن العجز المتبقي سيكون ١٢ مليون دولار تقريبا.

وقد اتخذت بعثة الأمم المتحدة بالبوسنة والهرسك تدابير مشددة ضد الاتجار بالبشر. ففي إطار برنامج البعثة التنفيذي الخاص المتعلق بالاتجار، الذي وضعت تصوره السيدة سيليا دي لافارنس، تقوم أفرقة خاصة من الشرطة الدولة والمحلية بتعقب المتاجرين بصورة نشطة. وخلال الأشهر الستة الماضية، تمت مداهمات لكل الـ ٢٩٠ ماخورا

المعروفة، وبعضها عدة مرات. وبمساعدة منظمة الهجرة الدولية، أعيدت أكثر من ١٥٠ امرأة إلى وطنها في هذه السنة وحدها. ونحن نركز الآن على محاكمة المتاجرين ومالكي المواخير، وعلى مساعدة الجهود الدولية الرامية إلى التعرف على العصابات الكامنة وراء الاتجار. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى توفير المزيد من الحماية للنساء المستخدمات في الاتجار اللاتي يوافقن على الشهادة أمام المحكمة بعد أن يعدن إلى أوطانهن.

ومن خلال الاجتماع المنتظم على المستوى الوزاري بشأن الشرطة والاتفاق الإقليمي الثلاثي لإنفاذ القانون، نقوم ببناء أنماط ومؤسسات للتعاون الإقليمي ضد الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة. وستكون وكالة الدولة للمعلومات والحماية التي نقوم بإنشائها عنصرا أساسيا لجهودنا الرامية لتحسين فعالية تعاون الشرطة بين مختلف إدارات الشرطة البالغ عددها ٢٣ في مكافحة الجريمة المنظمة. ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء التنافس بين المبادرات وعدم التنسيق فيما بينها. وفي الأسبوع المقبل سنترأس أول اجتماع تنسيقي بين الأطراف الإقليمية والثنائية الرئيسية العاملة بشأن هذه المسائل.

ومشروع مفوض الشرطة أساسي لضمان قيام قوة شرطة مستقلة وغير سياسية. وهو أيضا يمثل الخطوة الأولى في تشكيل خدمة مدنية مهنية غير حزبية. وقد عُيِّن في كيان جمهورية صربسكا وفي ٦ من بين ١٠ كانتونات، مفوضو شرطة مؤقتون، ريثما يتم تعديل التشريع للتمكن من إنشاء المناصب بصورة رسمية وشغلها بشكل دائم من خلال المنافسة المفتوحة.

ولكن، وخصوصا في كانتون سراييفو وفي مناطق يسيطر عليها غلاة الكروات، نواجه تعويقا سياسيا. وقد تم في مناطق الكروات تحديد مرشحين مناسبين، ولكن السلطات المحلية تحاول وضع شروط لتعيينهم. وفي سراييفو، عجزت وزارة الداخلية تماما، فيما يبدو بتوجيه من أعضاء أحزاب التحالف، عن تعيين حتى مرشح واحد، من بين ١ ٨٠٠ من رجال الشرطة المحليين، تنطبق عليه المعايير البسيطة التي حددناها - وهي، ثماني سنوات من الخبرة في عمل الشرطة، وألا يكون شاغل منصب سياسي وأن يكون سجله نظيفا فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة وقت الحرب والمتعلقة بالإسكان. وإني أجد هذا سلوكا غير عادي وغير مقبول من الأحزاب السياسية التي تدعي أنها تمثل شركاء جادين لنا ولبقية المجتمع الدولي.

وتنخرط البعثة أيضا في حوار بناء مع قوة تثبيت الاستقرار بشأن كيفية سد الفجوة القائمة في النظام العام والأمن من خلال تدريب متقدم لوحدات دعم للشرطة المحلية للسيطرة على الشغب تقوم به فرقة عمل الشرطة الدولية ووحدات الدعم المتعددة الجنسيات التابعة لقوة تثبيت الاستقرار. ومن المناقشات التي أجريت مؤخرا في بروكسل وفي سراييفو، أعتقد أن الإرادة متوفرة، ولكن هناك حاجة إلى المزيد من التمويل لتوفير المرافق والمعدات لتمكين هذه الوحدات من العمل في تشكيلات في حجم سرايا.

وبدأت البعثة هذا الأسبوع تدريب المجموعة الثانية من ٢٦ مراقبا عسكريا للنشر في إثيوبيا وإريتريا. وقد نُشرت الفرقة الثانية من الشرطة المدنية في تيمور الشرقية. وبحلول نهاية هذا العام، أتوقع أن تكون هناك وحدة إمدادات ذات تشكيل متعدد الأعراق من أكثر من ١٢٠ فردا عسكريا مستعدة للنشر في عمليات سلام أخرى تابعة للأمم المتحدة.

أنتقل الآن إلى الترشيد. لقد ظللت أصر دائما على أنه ما دام المجتمع الدولي مستمرا في اتباع نهج تجزيئي تجاه البلقان، يكون فيه التنسيق الرخو بين العديد من الجهات

الفاعلة بديلا غير مرض عن التخطيط القاصد، فإن الفرص الحقيقية لإنهاء عقد مأساوي من الحرب وانعدام الاستقرار ستظل لا يوجد لها طالب. ويمثل الترشيد فرصة فريدة ظلت مطلوبة منذ وقت طويل لتصحيح جوانب القصور في هيكل وأنشطة الوجود الدولي الحالي. ولكن هذه الفرصة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تجاوز الترشيد مجرد تخفيض مخصص للعمليات والمنظمات الدولية القائمة وقام بدلا من ذلك على أساس رؤية استراتيجية دولية متفق عليها وخطة تحظى بسلطة مجلس الأمن ودعمه.

ويجب أيضا اتخاذ قرارات في الأشهر المقبلة بشأن مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في البوسنة والهرسك. وفي الشهر المقبل يتعين على بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أن تقدم ميزانيتها للفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ومراعاة لكون ولاية البعثة الأساسية تنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ حسب المقرر، فإني ألتمس توجيهكم بشأن ما ينبغي أن يظل في عام ٢٠٠٣، فيما عدا وجود إداري للتصفية.

في الأسبوع الماضي، بدعوة من السفير بيتريتش، خاطبت الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام في بروكسل. وأشرت إلى أن أي قرار يتعلق باستمرار وجود للأمم المتحدة لحفظ السلام في البوسنة والهرسك بعد عام ٢٠٠٢ هو من صلاحية مجلس الأمن وحده. وفيما يتعلق بالأهداف والتوجيهات المحددة للترشيد، ركزت على أن إرساء حكم القانون ينبغي أن يكون مهمة أساسية للجهود الدولية المبذولة لتنفيذ السلام وأنه بدونه لا يمكن تحقيق الأهداف الثلاثة الأخرى – عودة اللاجئين وبناء المؤسسات والتنمية الاقتصادية.

وقد يتساءل أعضاء المجلس عن أفضل طريقة لتنفيذ المهام الأساسية. وعلى أساس الخبرة الواسعة لموظفي الأمم المتحدة في المنطقة، أعتقد أن الترشيد ينبغي أن يقوم على العناصر الأساسية التالية.

أحدها هو التنفيذ الشامل لخطة دايتون ٢٠٠٢-٢٠٠٥، بمقاييس الإنجاز والخطوط الزمنية التي اعتمدتها الهيئات الدولية الرئيسية – الأمم المتحدة ومجلس تنفيذ السلام والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي – وتشمل التمويل المضمون لعدة سنوات للبرامج المتفق عليها.

وينبغي لتنفيذ الخطة المتفق عليها أن يعد البلد لبداية الاندماج الأوروبي، الذي يمثل في نهاية المطاف الأساس الوحيد الطويل الأمد للاستقرار في البوسنة والهرسك والمنطقة الكبرى.

وفي المدى المتوسط ينبغي لأنشطة كل واحدة من المهام الأساسية – حكم القانون، وعودة اللاجئين، وبناء المؤسسات، والتنمية الاقتصادية – أن تتوطد في أداء وظائفها حتى يكون لمنظمة واحدة مسؤولية أساسية عن كل برنامج أساسي وتكون خاضعة للمحاسبة عن تنفيذ الجزء الذي يخصها من اتفاق دايتون للسلام وفقا لمواعيد نهائية واقعية ولكنها صارمة.

ويجب أن تشمل هذه العملية قوة تثبيت الاستقرار. فبدون تنفيذ بعض المهام الأساسية في القطاع العسكري، سيكون التنفيذ المدني غير مكتمل. وعلاوة على ذلك، يشكل استمرار وجود قوي لقوة تثبيت الاستقرار عنصرا أساسيا جدا من تنفيذ السلام المدني.

وإذ ننتقل الآن إلى مسألة تنفيذ البرنامج الأساسي لحكم القانون بعد عام ٢٠٠٢، فإني أثير الاعتبارات التالية.

إن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، رهنا بتوفر الدعم المالي والسياسي اللازم، ماضية في طريقها إلى إكمال ولايتها التقنية المتمثلة في إصلاح الشرطة وإعادة

تشكيلها بحلول كانون الأول/ديسمبر من السنة المقبلة. وفي ذات الوقت، سيكون هناك حوالي ٠٠٠ ٢٠ من رجال الشرطة المحلية الممحصين بالإضافة إلى قوات العمليات الخاصة، المدربة وفقا للمعايير الأوروبية والمنظمة في هياكل شفافة للشرطة المدنية وخاضعة للمحاسبة، مع توفر مستوى أساسي من معدات الشرطة. وستكون وحدات مكافحة الشغب المحلية قد تم إنشاؤها. وستكون المؤسسات والآليات اللازمة لتعاون الشرطة على الصعيدين الداخلي والإقليمي والآليات اللازمة لزيادة التكوين المتعدد الأعراق للشرطة تدريجيا مستمرة في عملها.

وباختصار، ستعرف قوات الشرطة في البوسنة والهرسك كيف تؤدي عملها بطابع احترافي، ولكن استعدادها وقدرتها على أن تفعل ذلك سيكونان مقيدين تقييدا شديدا بالتدخل السياسي في عمل الشرطة، والمرتبات غير الكافية وغير المنتظمة والافتقار إلى مؤسسات قضائية محايدة.

وفي هذه الظروف ستكون بعثة للمتابعة والتدخل ورصد الشرطة بعد عام ٢٠٠٢ أساسية لضمان عدم إضاعة منجزات بعثة الأمم المتحدة وعدم تعريض عمل المجتمع الدولي الدؤوب للخطر.

وبغض النظر عن المنظمة التي ينبغي أن تتولى المهمة، هناك نقطتان جديرتان بالنظر، أن بعثة منفصلة لرصد الشرطة أو بعثة شاملة لسيادة القانون، كما تصورها في الأساس المرفق ١١ لاتفاقات دايتون. وبانخراط المجلس ومشاركته وتوجيهه يوفر التبسيط فرصة فريدة تأتي في الوقت المناسب لاتخاذ القرار الأمثل.

الخيار الأول هو بعثة منفصلة لرصد الشرطة. وسيكون دور البعثة ضمان الرصد المكثف لتخطيط وأداء الشرطة المحلية في المجالات الهامة الخاصة بأمن العائدين والنظام العام وحقوق الإنسان، والحفاظ على التنسيق والتعاون الداخلي والإقليمي، واستمرار توظيف الأقليات، وألا تكون هياكل الشرطة منخرطة سياسياً. ويوحي هذا بتشكيل بعثة قوامها ما بين ٤٥٠ إلى ٥٠٠ من أفراد الشرطة الدوليين، بالإضافة إلى مترجمين شفويين وموظفين للدعم الإداري.

الخيار الثاني هو بعثة شاملة لسيادة القانون تجمع تحت سقف واحد بين الشرطة والقضاء والنظام الجزائي. وسوف تستفيد هذه البعثة من دروس تجارب الأمم المتحدة في كوسوفو وتيمور الشرقية، والتي أثبتت أن هناك مثلثاً مترابطا يجمع بين الشرطة والقضاء والنظام الجزائي. وسيتفق هذا مع مبدأ التنظيم الواحد – المسؤولية الواحدة، وهي النتيجة المرجوة لعملية التبسيط. وسوف تيسر تقديم هيكل "ارتكازي" أكثر كفاءة لتنظيم الجهد الدولي في البوسنة والهرسك.

وإذا كان الخيار الثاني هو الخيار المفضل فلدى الأمم المتحدة خبرة وقدرة كبيرتين على القيام بمثل هذه المهمة. وبهذه الطريقة سيظل تنفيذ السلام مسعى جماعياً بين منظمات خمس رئيسية ولكن بولايات ومسؤوليات أوضح. وعلى سبيل المثال سيكون الممثل السامي مسؤولاً عن البرنامج الأساسي لبناء المؤسسات، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين سوف يدير عملية عودة اللاجئين، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستتولى إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان، وستكون قوة تحقيق الاستقرار مسؤولة عن الأمن، وسوف تدير الأمم المتحدة سيادة القانون.

إنني أثير هذه الاحتمالات لنظر المجلس فيها وإصدار توجيهاته. وحتى على الرغم من أن ولاية البعثة الحالية تمتد حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٢، فإذا كنا نريد إنهاء عمل البعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، هناك قرارات عاجلة مطلوبة

من أجل التخطيط لخفض حجم البعثة وتصفيتها وتمكين المنظمات الخلف من التخطيط لمهمتها المقبلة.

(واصل كلمته بالفرنسية)

لقد كانت الهجمات الإرهابية المنفذة في نيويورك وواشنطن العاصمة الأسبوع الماضي هجمات علينا جميعا. هؤلاء الذين يرفضون حل المنازعات سلميا ويتجهون بدلا من ذلك إلى الإرهاب العشوائي ضد الأبرياء يرفضون أساس الحضارة ذاته. ويكتسب دور الأمم المتحدة في السعي إلى تخليص العالم من بلاء الحرب أهمية اكبر من أي وقت مضى. ولا يستطيع مواجهة هذا التحدي العالمي بنجاح إلا هيكل دولي وتوافق آراء دولي. إننا نقول على الدوام إننا أحيانا نتجاهل أن الأمم المتحدة أنشئت بالتحديد لأن الدول كانت متحدة في التزامها بالحل السلمي للمنازعات وبسيادة القانون. هناك حاجة الآن إلى إعادة تنشيط ذلك الالتزام.

ولا يمكن النظر إلى البوسنة والهرسك بوصفها مشروعا بعيدا ومنعزلا عن التطورات العالمية. إن للمجتمع الدولي مصالح حقيقية وملحة. وتبقى البوسنة والهرسك اختبارا للفئات العرقية والدينية الثلاث، البوسنيون والصرب والكروات - على العيش في وئام في دولة واحدة في ظل سيادة القانون.

وإذا سقط مجتمع البوسنة والهرسك متعدد العرقيات في هذا الاختبار، بعد ست سنوات من الجهود وستة مليارات دولار من الاستثمارات الدولية، أخشى أن لن يكون هناك أمل في إقامة دول متعددة العرقيات في أي مكان في البلقان أو في أية منطقة أخرى من العالم يوجد فيها انشقاق تاريخي وديني وثقافي. وفي مثل هذه الظروف يتوقع حدوث المزيد من تفتيت الدولة والعنف ويضطر المجتمع الدولي مرة أخرى إلى نشر وجود عسكري ضخم وطويل الأجل لمنع دول صغيرة غير قادرة على البقاء وذات عرق واحد من الدخول في حروب مع بعضها البعض أو ضد أقلياتها أو ضد النظام الدولي بشكل عام.

أهيب بالمجلس أن يبقى مشاركا وأن يقاوم الفتور، سواء كان إرهاقا سياسيا أو إرهاق المانحين أو إرهاقاً في التعاطف. لتعطوا العالم القيادة والرؤية اللازمتين لجعل ’مثل هذه المؤسسة العظيمة حقيقة عالمية.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر الممثل السامي بيتريتش والممثل الخاص جاك بول كلاين على إحاطتيهما الإعلاميتين البليغتين والواضحتين، وكذلك على تقريرهما الشامل، الذي يوفر لنا رؤية واضحة للوضع الراهن في البوسنة والهرسك.

ويشجع وفدي التوجهات الإيجابية التي تشهد على أن الحالة العامة في ذلك البلد أصبحت أكثر استقرارا. وترحب أوكرانيا بالجهود المرتكزة على تحقيق النتائج للممثل السامي والرامية بصفة خاصة إلى توحيد مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك وتعزيز كفاءتها. كذلك نقدر أنشطة الممثل السامي التي تركز على الإصلاح الاقتصادي وعودة اللاجئين.

ويسعدنا أن نلاحظ إحراز المزيد من التقدم نحو إقامة دولة البوسنة والهرسك الموحدة والمتعددة العرقيات والثقافات والتي تقوم على أساس من المثل الديمقراطية والإنسانية لأوروبا الحديثة.

وترحب أوكرانيا بصفة خاصة بالقرار الأخير لمجلس نواب البوسنة والهرسك القاضي باعتماد قانون الانتخابات الذي كان في الحقيقة خطوة رئيسية للأمام على الطريق نحو الاندماج الأوروبي، كما أنه مطلب أساسي هام لدخول البوسنة والهرسك في مجلس أوروبا.

وفي هذا السياق، أود الإشادة بالعمل الناجح لمكتب الممثل السامي ولممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

والذي قدم إسهاما ملحوظا في تحقيق هذا التوفيق السياسي. ونحن ندعم خطوات الممثل السامي الرامية إلى تحقيق استقرار الحياة السياسية في البوسنة والهرسك. ويوافق وفدي تماما على التدابير المتخذة للحفاظ على وحدة البلد وخلق الظروف اللازمة للعمل البناء في مؤسسات الدولة والذي يرتكز على مبادئ غير قومية.

وترحب أوكرانيا باعتماد مجلس الوزراء لميثاق حلف الاستقرار من أجل حرية الصحافة. ونعتقد أن هذه الخطوة الهامة ستوفر زخما جديدا لظهور المزيد من وسائل الإعلام الحرة والتعددية في البلد. وأود أيضا أن أتطرق إلى اعتماد سياسة الدفاع للبوسنة والهرسك التي عززت سلطة الرئاسة في مجال الدفاع والأمن. ونعتقد أن هذا القرار سيساعد على زيادة تعزيز تطوير الهوية الأمنية والدفاعية للبوسنة والهرسك.

وفي هذا السياق، يؤيد وفدي عزم البوسنة والهرسك الانضمام إلى برنامج الشراكة من أجل السلام. ونأمل أن يتمكن الرد الإيجابي على هذه المبادرة من تقديم حافز هام للبوسنة والهرسك على المضي قدما في الإصلاحات السياسية والعسكرية.

وأما فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي فإننا واثقون من أن دفع عجلة الإصلاحات الاقتصادية في البلاد ينبغي أن يظل عنصرا رئيسيا في استراتيجية المجتمع الدولي.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نكون واقعيين إزاء حقيقة أن البوسنة والهرسك ستظل تواجه صعوبات اقتصادية خطيرة إلى أن ينفذ الإصلاح الهيكلي تنفيذا كاملا. ويرحب وفد بلادي بالقرار الذي اتخذه الممثل السامي، سعيا لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية في قطاعات المال والعمل والمعاشات التقاعدية، ولتهيئة بيئة ملائمة للعمل الصناعي والتجاري الفعال، وتعزيز عملية الخصخصة.

ولقد أحطنا علما بالشاغل الذي أعرب عنه الممثل السامي إزاء حالة الأموال العامة في البلاد، مثلما تشير إليه النتائج التي توصل إليها مراجعو الحسابات لميزانية عام ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا أنه يتعذر تحقيق إصلاحات اقتصادية فعالة في أي بلد بدون وجود إدارة مالية سليمة وشفافة.

وفيما نلاحظ التقدم المحرز أخيرا بشأن عودة الأقليات، نعتقد أنه ينبغي القيام بمزيد من العمل لكفالة الظروف الضرورية الأولية إلى توفير أمنهم ومساواتهم في الحقوق لدى عودتهم. وفي هذا الصدد، من الأهمية الخاصة بمكان جعل قوانين الملكية فعالة، وتعزيز الإصلاح القضائي الشامل، وتوطيد دعائم مؤسسات حقوق الإنسان. ووفدي يؤيد التدابير التي اتخذها الممثل الخاص في هذا الصدد.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأبرز الأهمية التي نعلقها على كفالة حقوق الإنسان ليس بالنسبة للشعوب الثلاثة التي تتألف منها البوسنة والهرسك فحسب، وإنما أيضا بالنسبة للأقليات الوطنية. ومثلما يدرك المجلس، فإن الطائفة العرقية الأوكرانية تشكل رابع أكبر مجموعة عرقية في البلاد. ويثني وفد بلادي على الجهود التي يبذلها الممثل السامي الرامية إلى تحسين الظروف من أجل الإنعاش الوطني والسياسي والثقافي للأقليات الوطنية في البلاد. علاوة على ذلك، أود أن أعرب عن استعدادنا لمساعدة مكتب الممثل السامي في هذا العمل الهام. وفي الوقت نفسه، نقدر عظيم التقدير الملاحظات التي أبداها الممثل السامي بشأن الحالة الراهنة في ميدان حماية حقوق الأقليات الوطنية. ويود وفدي أيضا أن يرحب بملاحظاته المتعلقة باتخاذ خطوات ضرورية أخرى في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بما أن الوقت بات متأخرا، سأعطي الكلمة لاثنين من المتكلمين قبل تعليق الجلسة.

السيد هيوم (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نظرا للوقت المتأخر، سأوجز في الكلام.

أود أن أشكر زائرينا على إحاطتهما الإعلامية اليوم. أعتقد أنهما قدما لنا الكثير لنفكر فيه ونحن نتطلع نحو المضي قدما مع تحمل المجتمع الدولي المسؤولية المتواصلة عن دعم تنفيذ اتفاقات دايتون للسلام.

إن عملية التنظيم التي سمعنا عنها هي انعكاس لتطور دور المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك، وإشارة واضحة إلى زعمائها عن ضرورة العمل معا بجد أكبر لإحراز تقدم بشأن عودة اللاجئين وإنشاء مؤسسات مشتركة للدولة وتحقيق الإصلاح الاقتصادي.

ولدى استماعي لتقرير الممثل السامي عن التقدم البطيء في بناء مؤسسات سليمة مشتركة لدولة البوسنة، استوقفني أن سبب هذه المشكلة ليس أن المواطنين محرومون من الخدمات الضرورية فحسب، وإنما أيضا أن الاستثمار المطلوب لتحقيق النمو الاقتصادي لاستتباب الأمن لا يلقى التشجيع. وأعتقد أن علينا أن نجد طريقة ما لنعمل بسرعة بدلا من قبولنا بالتأجيل. وإذا تمكنا من القيام بذلك، فمن المحتمل أن نحرز النجاح عموما.

ونحن نعتقد أنه يجب على مكتب الممثل السامي وزعماء البوسنة أن يبذلوا جهدا متضافرا، وإدراكا للتقدم الذي أحرز بالفعل في بعض هذه المجالات، بغية تعزيز المراقبة على الحدود، وإصدار جوازات السفر، ومكافحة التهريب المنظم للنساء، وغيره من الجرائم عبر الحدود المرتبطة غالبا بأنشطة إرهابية.

ونشعر بالتقدير إزاء أننا تلقينا معلومات في هذا الصدد، ولكن الواضح أنه ينبغي لنا أن نواصل بذل هذا الجهد. ونحن نشعر بالتشجيع إزاء أن عودة اللاجئين لا تزال تشهد تحسنا - وهو تحسن كبير في الواقع. ولكن هذا التحسن لن يدوم بدون إحراز تقدم في تعزيز وتوطيد المؤسسات المشتركة للبوسنة. وإحدى المسائل الرئيسية في عملية التنظيم تتمثل في تناول بعثة الشرطة التي ستظل بعدما تنهي بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك عملها في العام المقبل. وهذا العمل الأساسي يمثل أحد الاعتبارات ذات الأولوية التي تستنير بها أفكارنا للمستقبل.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): وأنا أيضا سأكون موجزا للغاية. وبوسعي أن أفعل ذلك لأن ممثل الاتحاد الأوروبي سيتكلم في وقت لاحق من هذه المناقشة.

أود أن أركز على ثلاث نقاط رئيسية، أولها هو عملية التنظيم. لا أعتقد أنه من المناسب الآن أن أدخل في التفاصيل وفي حسنات وسيئات هذه الطريقة أو تلك. فالأكيد مثلما قال السفير هيوم، أن وجود الشرطة في المستقبل سيكون أحد العناصر الرئيسية لأي أمر من الأمور. ولكني أعتقد أننا نحن، المجتمع الدولي عموما والمجلس التوجيهي، سنتوقع في وقت لاحق من هذا العام أن يقدم لنا حل تسر له مختلف الهيئات والمنظمات؛ ويتجنب الازدواجية؛ ويحقق الرؤيا بعيدة المدى، إذا جاز القول، التي تكلم عنها السيد بيتريتش والسيد كلاين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقول لمكتب الممثل السامي وللممثل السامي نفسه أننا نأمل في إنجاز العمل بسرعة ضمن النطاق الذي تكلمت عنه للتو.

وثانيا، فيما يتعلق بدائرة حدود الدولة، أشار السيد كلاين إلى مذكرة التفاهم الأخيرة التي وقعتها المملكة

المتحـدة مـع بعثـة الأمـم المتحـدة في البوسـنة والهرسـك. ونحــــن لا نزال نعتبر أن دائرة حدود الدولة تحظى بأهمية عليا، وكنت مهتما جدا لأسمع أن ٧٥ في المائة من الحدود بات تحت المراقبة الآن. ويهمنا أن نستمع إلى تقدير السيد كلاين في وقت لاحق عن الوقت المطلوب لتصبح الحدود مراقبة ١٠٠ في المائة.

وأخيرا، أود مجرد أن أؤيد ما قاله السفير هيوم عن عودة اللاجئين، وأن أسأل عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار المحكمة الدستورية بشأن الشعوب التي يتألف منها البلد. ومن المفيد أن نستمع من السيد بيتريتش عما إذا كانت اللجان الدستورية المعنية بالكيانات على وشك التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اقترح تعليق الجلسة واستئنافها في تمام الساعة ١٥/٠٠. وأرجو من الجميع أن يكونوا حاضرين هنا في تمام الساعة ١٥/٠٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠